تحت رعاية الأستاذ الدكتور / عاطف عبيد
رئيس مجلس الوزراء بجمهورية مصر العربية

مؤتمر الـ B.O.T
البناء والتشغيل ونقل الملكية

تنظمه وزارة المالية فى جمهورية مصر العربية
بالتعاون والتنسيق مع البنك الإسلامى للتنمية
٢٧ يناير ٢٠٠١ م
٢ ذو القعدة ١٤٢١ هـ
القاهرة - فندق كونراد

(ورقة عمل)
حول نظام حق الانتفاع B.O.T
وأثاره على التنمية والاستثمار
وأساليب تعظيم استفادة الاقتصاد المصرى منه

(إعداد)
فاروق حسنين مخلوف
وزير مفوض سابق بالتمثيل التجارى
مستشار فنى سابق لرئيس البنك الإسلامى للتنمية
الممثل الدائم الأسبق لمصر لدى منظمة (الجات) - جنيف
استشارى اقتصادى حر

المحتويات

مقدمـة

القسـم الأول: عـرض وتحليـل نظـام BOT وآثـاره علـى التنمية والاستثمار فـى مصـر

القسـم الثـانى: الخلاصـة والمقترحـات والتوصيـات

مقدمة

يمكن القول أن نظام حق الانتفاع BOT (البناء – التشغيل – تحويل الملكية) ومشتقاته الأخرى، جديد نسبيا فى الصور التطبيقية الحديثة التى يتم بها، ولكنه ليس جديدا فى جوهره، فقد بدأ العمل به فى القرن التاسع عشر فى أشكال مختلفة، اتخذت صور (عقود امتياز) Concessions لإدارة مرافق عامة دولية (مثل مشروع قناة السويس) أو مرافق محلية مثل الموانىء البحرية والنهرية، أو لاستثمار موارد طبيعية مثل المناجم والمحاجر، أو لاحتكارات إنتاج سلع معينة مثل الشاى (شركة الهند الشرقية). و تعتبر العقود الحديثة لهذا النظام تطويرا لطبيعته وأهدافه وآلياته، وتتلاءم مع تطبيقات الاقتصاد الحر والخصخة فى الدول التى تتحول نحو آليات السوق.

وفضلا عن ذلك فإن هذا النظام فى نماذجه المعاصرة، ملائم تماما لاحتياجات الدول النامية، لجذب تدفقات مالية لتمويل وإدارة مشروعات البنية الأساسية وخدمات المرافق العامة، دون إضافة أعباء جديدة على موازناتها ومواردها من النقد الأجنبى، شريطة أن يكون ذلك بشروط عادلة، وبالمثل فإنه يلائم مصالح المستثمرين من الأجانب والقطاع الخاص المحلى، حيث يتيح لهم توظيف رؤوس أموالهم فى مجالات مضمونة ومستقرة، وذات ربحية جيدة خلال أجل معقول.

ومن جهة أخرى فإن هذا النمط من مشاريع التنمية والاستثمار ، يجذب التمويل المشارك من المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، حيث يرتفع فيه عامل الأمان فى تعاقدات مضمونة مع الدولة المعنية، ويحقق عائدات مستقرة لها

وللشركاء المستثمرين من القطاع الخاص، وتحويل هذه العائدات للخارج، ويسهم في نفس الوقت في دعم التنمية في الدول النامية.

ويعتبر البنك الإسلامي للتنمية من أكثر المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، قدرة وملاءمة لنشر وتعزيز تطبيقات مشاريع حقوق الانتفاع، بنظام BOT ومشتقاته، نظرا لما يتمتع به البنك من مرونة ناتجة عن تنوع أساليب التمويل الأساسية فيه، وتعدد صناديق الائتمان والمؤسسات التابعة له أو المتفرعة عنه، التي تتيح له استخدام هذه الوسيلة لخدمة التنمية والاستثمار في الدول الأعضاء، بكيفية متغيرة تناسب كل المجالات والحالات. ومن أبرز أمثلة قنوات التمويل المتوافرة في البنك الملائمة لهذا الغرض (صندوق البنك الإسلامي للتنمية للبنية التحتية)، و(المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص). يضاف إلى ذلك قدرة البنك على تعبئة موارد مالية إضافية من خلال مجموعة المؤسسات المالية الإقليمية، التي يتم من خلالها تنسيق العمليات التمويلية.

** ———— **

(القسم الأول)

عرض وتحليل

نظام الـ BOT وآثاره على التنمية و الاستثمار فى مصر

أولاً ـ التعريف بمفهوم BOT:

يتمثل المفهوم المباشر للنظام، فى حق التملك الانتفاعى المؤقت للمشروع، الذى يتخذ صوراً مختلفة (واردة فيما بعد). وتتحدد آلية BOT فى قيام شركة أو كونسورتيوم دولى أو محلى، بتقديم عطاء فى مشروع معين يقوم على تصميم وجمع وتأمين التمويل اللازم للمشروع، وتشييده، وامتلاكه ، وإدارته وبيع إنتاجه للدولة أو المستهلكين مباشرة بشروط محددة ، مع احتكار حق الحصول على الرسوم التى يتم فرضها على مستخدمى المشروع (المستهلكين لإنتاجه السلعى أو الخدمى) أو الحصول على ناتج المشروع خلال مدة زمنية محددة، على أن يتم ذلك بسعر مناسب وكافى لتغطية مدفوعات التمويل الأساسى وخدمة القروض، وتكاليف التشغيل والصيانة، ويكفل تحقيق عائد مناسب على حقوق الملكية طوال عمر المشروع، يكفى لجذب المستثمرين. وفى نهاية مدة العقد – حيث يكون قد تم تسديد كافة القروض على المشروع، واسترداد كافة المساهمات فى رأسماله، والحصول على أرباح مجزية، يقوم مالكو المشروع بتحويله إلى الحكومة بدون مقابل.

ثانياً _ أهم أنماط مشروعات BOT :

١- البناء – التشغيل – التحويل BOT

Build – Operate – Transfer

٢- البناء – التملك – التشغيل BOO

Build – Own – Operate

٣- البناء – التملك – التشغيل – التحويل BOOT

Build – Own – Operate – Transfer

٤- التصميم – البناء – التمويل – التشغيل DBFO

Design – Build – Finance – Operate

٥- البناء – التحويل – التشغيل BTO

Build – Transfer – Operate

٦- البناء – التأجير – التحويل BLT

Build – Lease – Transfer

٧- التحديث – التملك – التشغيل – التحويل MOOT

Modernize – Own – Operate – Transfer

٨- التحديث – التشغيل – التحويل MOT

Madernize – Operate – Transfer

ثالثاً - مراحل تنفيذ الاستثمارات بنظام BOT

١- المرحلة الأولى: هي الحصول على الترخيص أو الامتياز ويتم ذلك من خلال اتفاق خاص يبرم بين الدولة والمستثمر المعني.

٢- المرحلة الثانية: هي مرحلة الإنشاء والتشييد وتتم بمقتضى عقد مقاولة له خصائص متعددة.

٣- المرحلة الثالثة: هي مرحلة إدارة المشروع وتشغيله وبيع منتجاته، وهي تثير الكثير من مشاكل المشروع الاقتصادية والقانونية، وتحتاج إلى ضوابط دقيقة ورقابة فعالة ومتابعة مستمرة من جانب الدولة.

٤- المرحلة الرابعة: هي مرحلة تسليم المشروع للدولة، بعد إنتهاء فترة ملكية المستثمر له واستغلاله لحسابه طوال فترة سريان حق الانتفاع.

رابعاً - أهم الجوانب الفنية والاقتصادية التي يجب مراعاتها عند إنشاء مشروعات البنية الأساسية الممولة ذاتياً من القطاع الخاص الوطني والأجنبي بنظام BOT :

١- اختيار الأرض اللازمة لتشييد المرافق وكذلك المباني والعقارات اللازمة لإدارة هذا المرفق وعادة ما تقوم الحكومة باعتبارها مالكة الأرض بتوفير أرض المشروع.

٢- الحصول على حق المرور والوصول إلى الأرض والمبانى اللازمة لإنشائه. مثل مد خطوط الاتصال والكهرباء مع دفع تعويضات للغير إذا لحق بهم ضرر.

٣- إنشاء الكيان الإدارى والشخصية المعنوية صاحبة امتياز حق الانتفاع، سواء فى شكل كونسورتيوم، أو فى شكل شركة خاصة إذا كان الامتياز لفترة طويلة. فضلاً عن الحصول على جميع الموافقات والتراخيص اللازمة للمشروع فى جميع الجهات المختلفة.

٤- توسيع وتحسين اشتراك القطاع الخاص فى إدارة مشاريع البنية الأساسية، بما يسمح بزيادة الاعتماد على منظومة الإدارة الحديثة.

٥- زيادة الاستثمار الممول من تدفقات رأسمالية من الخارج، وتوفير عناصر جذب مؤثرة لتنمية هذه الاستثمارات. من حيث تحسين البيئة والمناخ الاستثمار وتنمية الوعى والإحساس بعوائد الاستثمار.

٦- إمكانية تعبئة موارد القطاع الخاص المحلى والأجنبى، لأغراض إنشاء الهياكل الأساسية دون الحاجة إلى مزيد من الدين العام.

خامساً - تمويل مشروعات الـ BOT:

١- عادة ما يتم تمويل مشروعات BOT عن طريق قروض دولية وتصل قيمتها إلى مئات الملايين من الدولارات.

٢- يتم سداد هذه القروض عادة من عائد الربح الذى يدره المشروع، وتمثل هذه المشروعات عادة مخاطر مالية بالنسبة للبنوك المقرضة، مما يعنى وجود مصلحة مباشرة لهذه البنوك فى التحقق من الكفاءة الفنية والإدارية للمشروع، وتوافر الحد الأدنى من المخاطر السياسية والاقتصادية المرتبطة بهذا المشروع. ولذلك فإنه ليس من المستغرب أن تشترط البنوك المقرضة عدم تنفيذ القرض إلا بعد اطلاعها وموافقتها على اتفاق الامتياز.

ويجب على البنوك أن تتحقق من الآتى:

(أ) صلاحية المقترض للاقتراض والدخول فى المشروع.

(ب) ملكية أرض المشروع وموقعه.

(جـ) كفاءة المشروع.

(د) ربحية المشروع.

(هـ) مدة المشروع.

(و) الضمانات والتأمينات العينية وهى:

- ❖ هل تضمن الحكومة السداد بطريق مباشر وغير مباشر؟
- ❖ هل يمكن للمقرض إذا أخفق المقترض في التنفيذ أن يحصل على إدارة المشروع؟
- ❖ كيفية توزيع المخاطر خلال المراحل المختلفة لعمر المشروع.

سادساً - الضرورات التي دفعت الحكومات إلى تشجيع نظام BOT ومبررات تدعيمه:

١- يمثل الـ BOT وسيلة فعالة لتمويل مشروعات البنية الأساسية. دون أن تتحمل ميزانية الدولة أية أعباء إضافية، فالمستثمر هو الذى يتحمل الأعباء.

٢- المشروعات المقامة بنظام BOT لا تتطلب إدراج اعتمادات مباشرة في الميزانية العامة أو عقد اتفاقيات قروض، وبالتالى فإن تأثيرها على الدين العام الداخلي أو الخارجي ضئيلاً.

٣- الدولة تستفيد من الدراية الفنية للقطاع الخاص المحلى والأجنبى فى تشغيل هذا النوع من المشاريع وإدارته ونقل التكنولوجيا من خلاله.

٤- المستثمر بنظام BOT يتعهد بإنهاء البناء وتنفيذه والقيام بعملية نقل التكنولوجيا وتشغيل المرافق لمدة معينة من الزمن بعد إنجازه، بغرض استرداد تكاليفه وتحقيق أرباح، وبالتالى

فإن للمستثمر مصلحة واضحة فى جدوى المرفق وتصميمه المتطور وسرعة التنفيذ وانتظام الخدمة.

سابعاً - فوائد الاستثمار بنظام الـ BOT

١- المفروض ألا يمثل هذا النوع من المشروعات عبئاً على هيكل الادخار المحلى، بل يترتب عليه تدفق رأس مال من الخارج، لذا فإن اقتراضه من الجهاز المصرفى المحلى يجب أن يكون معدوماً أو فى أضيق الحدود.

٢- تعد مشروعات البنية الأساسية الممولة ذاتياً من القطاع الخاص ، أحد المداخل الرئيسية لتنمية وتطوير صناعة المقاولات والتشييد ، والتى من خلالها وبها يتم إنشاء العديد من المشروعات التمويلية المتلاحقة والمتزامنة، والتى تضمن لشركات المقاولات وجود عمليات دائمة ومستمرة فضلاً عن أن تلك المشروعات تعد مخرجاً مناسباً عن الركود والانكماش لتحقيق الرواج

ثامناً - محاذير الاستثمار بنظام الـ BOT:

١- اضطرار الدولة للتدخل وإصلاح المشروع نتيجة انهياره خاصة إذا ما كان الاعتماد عليه كثيفاً وبالتالى تحملها مبالغ باهظاً نتيجة الإصلاح المتكرر.

٢- ضياع الوقت والجهد والتكلفة فى إقامة مشروع غير مجد اقتصادياً أو تعطيل موارد ضخمة عن الاستغلال نتيجة عدم

صلاحية المشروع وتعثره في فترة الإنشاء وتوقف المنفذين له عن القيام بإتمام المشروع.

٣- الإهمال في تنفيذ مشروعات البنية الأساسية التي ينفذها القطاع الخاص وعدم إقامتها بالطرق العلمية السليمة - الأمر الذى يعرضها للانهيار وعدم الصلاحية.

٤- يشترك في مشاريع الـ BOT عدد كبير من الأطراف المرتبطة بموجب عقود مختلفة، وهذه العقود تشكل حزمة مرتبطة ببعضها البعض، فإذا شاب عيب إحداها أثر في تنفيذ المشروع برمته بالتبعية.

(القسم الثانى)

الخلاصة والمقترحات والتوصيات

أولاً : الخلاصـــة

إن نظـام الاسـتثمار بحـق الانتفـاع B.O.T ينطـوي علـى مزايـا عديـدة للاقتصـاد المصـري - يمكـن إيجازهـا فيمـا يلـي :-

(أ) تخفيـف العـبء عـن الدولـة في إقامـة مشـروعات البنيـة الأساسـية الجديـدة أو إحلالهـا محـل مشـروعات قديمـة متهالكـة.

(ب) تدفـق رأسـمال أجنـبي للتوظيـف في مشـروعات ذات جاذبيـة مؤكـدة للاسـتثمار.

(ج) جـذب تكنولوجيـا أجنبيـة في تصميمـات وتشـغيل وتطويـر المشـروعات، وتوطينـها فـى مصـر.

(د) تخفيـف أعبـاء الديـن العـام والاقـتراض الداخلـي والخـارجي، الـتي تـزداد بتحمـل الدولـة لمسـئولية تنفيـذ المشـروعات . ويوضـح ذلـك مثـال واحـد بـارز في قطـاع واحـد هـو الكـهرباء ، حيـث يتضـح أن محفظـة القـروض الخارجيـة لقطـاع الكـهرباء فقـط قـد بلغـت بـين عـامي ١٩٧٥-١٩٩٦ (مـع إضافـة المنـح) مبلـغ ١٦,٩ مليـار جنيـه.

(هـ) تجهيز وتأهيل مناطق جديدة للجذب السكاني والاستثماري والسياحي ، ونشر العمران في المناطق النائية ، لاسيما في مشروعات التنمية في سيناء وجنوب الوادي.

(و) تعزيز مناخ الاستثمار بوجه عام في مصر على المدى الطويل، بإقبال مشروعات كبرى للعمل فيها لفترات طويلة (٢٥-٤٠ سنة).

(ز) زيادة فرص العمل والحد من البطالة.

(ح) تطوير نظم الإدارة المتقدمة في المرافق العامة.

(ط) تقديم خدمات المرافق العامة بتكلفة أقل و بانتظام أفضل.

٢- يتعين تطوير نظام B.O.T ، بأشكاله المختلفة منذ الآن، بدلاً من تركه ينتشر في اتجاهات خاطئة لا تحقق أقصى منافع لمصر - ويمكن إيجاز ذلك في النقاط التالية :-

(أ) توحيد القوانين التي تعالج نظام B.O.T في مختلف القطاعات في قانون واحد مستقل، أو كجزء من قانون حوافز وضمانات الاستثمار، أو ربطهما معاً، ضمن عملية تعديل هذا القانون .

(ب) إنشاء جهاز قومي موحد لتقييم مشروعات BOT أو منح تراخيص المشروعات للتأكد من أنها تتم في الإطار الشامل

لسياسات التنمية والاستثمار، وليس حسب الرؤية الجزئية لكل قطاع على حدة.

(ج) التشديد في الرقابة والمتابعة على المشروع طوال عمره، من جانب القطاع المعنى في الدولة ، والتأكد من إدخال تكنولوجيا جديدة وتوطينها، ومن الصلاحية الكاملة لأصول المشروع حتى تاريخ تسليمه للدولة.

(د) تقييم فترة كل مشروع، وتسعير خدماته، بصورة عادلة ومجزية، وفقاً لظروفه وموقعه وأهدافه وآثاره المتوقعة . ومن ثم ينعكس ذلك على صياغة كل عقد على حدة. ويعتبر من المعايير الأساسية فى هذا الصدد، عائد الاستثمار المتوقع فى كل مشروع على حدة. ومن الأمثلة البارزة لذلك. أن عائد الاستثمار فى إنشاء محطات توليد الكهرباء بنظام B.O.T ، يحقق عائداً يفوق ١٤٪ وبالتالى فهو مجال مربح وجاذب للاستثمارات.

ثانياً : المقترحات

١- ضرورة تشجيع القطاع الخاص المصرى على الدخول فى هذا النوع من المشروعات، بالاشتراك مع شركاء تمويليين وتكنولوجيين أجانب ، لما لها من عائد مؤكد، يظل الجانب المصرى فيه مستفيداً ، ويعيد دورة رؤوس أمواله فى مصر، وكسب معرفة تكنولوجية وخبرة إدارية ، وتحقيق بشرية بالتأهيل والتدريب المتقدم للقوى العاملة.

٢- أهمية تشجيع مستثمرى حق الانتفاع بنظام B.O.T فى مختلف المرافق العامة، وخاصة فى مجال الكهرباء لتوليد الطاقة من مصادر غير تقليدية جديدة ورخيصة ودائمة نظيفة ومتوافرة فى مصر، وأهمها: الرياح و الطاقة الشمسية ومساقط المياه وشبكات الطاقة الحيوية (البيوجاز)، استعداداً ليوم تنفذ فيه مصادر الطاقة التقليدية الحالية وهى البترول والغاز، ولمساندة مصادر الطاقة الهيدرولوكية من السد العالى وخزان أسوان، بمشروعات طاقة عملاقة جديدة (مثل إعادة بحث مشروع منخفض القطارة).

٣- ضرورة قيام وزارة الكهرباء بتشجيع المستثمرين على استخدام المعدات المصنعة فى مصر ، خاصة أن مصر قد أحرزت تقدماً كبيراً فى تصنيع المعدات والمهمات الكهربية ، وتشجيعاً على التوسع في هذه الصناعات وتطويرها.

٤- ضرورة ممارسة رقابة مستمرة ودقيقة على محطات القوى الكهربائية (بوجه خاص) أثناء فترة الانتفاع B.O.T ، للتأكد من صيانتها والإحلال والتجديد فيها وانتظام الخدمة، وتسليمها بحالة جيدة جداً عند نهاية عقود الانتفاع، وهو ما تنص عليه العقود، وكذلك يشير إليه القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٦ (بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء هيئة كهرباء مصر) ، ولكن بنص ضعيف لا يحقق الغرض منه – وقد جاء على الوجه التالي:

المادة٦ الفقرة/ح: تحديد وسائل الإشراف والمتابعة الفنية والمالية التى تكفل حسن سير المرفق بانتظام واطراد.

٥- يقترح تعديل القانون رقم ١٠٠ المشار إليه أعلاه بحيث يتضمن ما يلى:

(أ) تشديد إجراءات الرقابة والضمانات الفنية النوعية فى العقود، لضمان سلامة التنفيذ والمحافظة على أهلية المشروع حتى نهاية عقد الانتفاع.

(ب) التأكيد على المنصر التكنولوجى فى المشروع ، بنقل وزرع التكنولوجيا وتطويرها فى مجال الطاقة الكهربائية.

ثالثا - التوصيات اللازمة لتعظيم استفادة مصر من نظام BOT:

١- ضرورة أن يكون التمويل من موارد خارجية للمشروعات بنظام حق الانتفاع، بالنسبة للشركات الأجنبية المستثمرة، لتوفير التمويل بالنقد الأجنبى اللازم من الخارج لشراء المعدات اللازمة للمشروعات، وذلك حتى لا يحدث ضغط على طلب النقد الأجنبى من البنوك المصرية لهذا الغرض دون مبرر.

٢- مراعاة أنه عندما تطرح الدولة أى مشروع بنظام ال BOT ، أن يكون ذلك طبقا لخطط طويلة الأجل لهذه المشروعات، وأن تحدد بدقة المواصفات التفصيلية الخاصة بنوعية الخدمة

أو المرافق، وتحدد سعر الخدمة، بناء على دراسة جدوى اقتصادية للمشروع، ومدة الامتياز، وقيمة العائد للدولة في بعض المشروعات حسب طبيعة المشروع. ويجب منح وقت للشركات لدراسة مثل هذه المشروعات التي عادة ما تتطلب دراسات دقيقة وطويلة، فنية وتكنولوجية واستثمارية ومالية.

٣- ضرورة تعديل التشريعات والقوانين الأخرى ذات العلاقة بالنشاط، بما يتيح تنفيذ مشروعات المرافق العامة بهذا النظام، وكذلك ضمان حقوق الشركات التي سيسند إليها تنفيذ هذه المشروعات، حيث يحتاج مناخ الاستثمار في مثل هذه المشروعات إلى نوع من الأمان والاستقرار السياسي والاقتصادي للدولة.

٤- أن تتضمن شروط الاتفاقيات نوعاً من تعظيم استخدام بعض المنتجات المحلية المناسبة في تنفيذ المشروعات، وكذلك العمالة المصرية أيضاً، لأن هذا سيتيح فرص عمل للمصريين، وفي نفس الوقت سيعمل على الحد من الاستيراد من الخارج لمنتجات لها مثيل في السوق المحلي.

٥- إن تقوم الحكومة بأخذ الاحتياطات لعدم قيام المستثمرين بنظام BOT ، بمحاولة البحث عن تكنولوجيا رخيصة، وزيادة التعرفة التي يتحملها المواطن المستفيد من الخدمة، أو خفض تكاليف الصيانة والتدريب للعمالة، خصوصا في الفترة السابقة لإنهاء حق الانتفاع.

٦- يقترح إصدار قانون موحد فى مصر، لكافة مشروعات حق الالتزام بالانتفاع، يغطى كافة صور نظام B.O.T، وكافة قطاعاته الحالية والمستقبلية، ويحل محل القوانين الحالية النوعية، المطبقة فى مجالات الكهرباء والطرق والمطارات إلخ، ويشتمل على أحكام عامة شاملة تستفيد من الخبرة المستخلصة خلال السنوات القليلة الماضية، وتستوعب التوسع المتوقع فى هذا الأسلوب من الاستثمار فى المستقبل، وتفتح الباب له وتحفزه وتجذبه ، بما يحقق أفضل مصالح مصر. ويمكن كبديل لقانون مستقل جديد أن يخصص له فصل مستقل فى تعديلات يتم إجراؤها على (قانون ضمانات وحوافز الاستثمار) رقم ٨ لسنة ١٩٩٧، على أن تختص هيئة الاستثمار بالإشراف على عقد الاتفاقيات وإصدار التراخيص وممارسة الرقابة والمتابعة لتنفيذ وتشغيل المشروعات، والتسعير للخدمات، والتجديد والإحلال، وعمليات تحويل الملكية .. الخ، بالتنسيق المستمر الوثيق مع الأجهزة المعنية فى كل قطاع تقام فيه هذه المشروعات.

٧- إدخال عنصر متغير فى عقود الـ BOT يسمح بالتوسع فى مشاريع الخدمات عندما يكون ذلك ضروريا وملائما، كإنشاء مناطق صناعية أو مناطق عمرانية أو أحياء جديدة فى منطقة المشروع، بدلا من بناء مشروعات خدمات جديدة.

٨- النص على شروط جزائية قد تصل إلى حد سحب امتياز المشروع ذاته، في حالى التقصير الجسيم أو المتكرر أو تدهور الخدمات التى يقدمها المشروع.

٩- إضافة حوافز مغرية وجذابة للمستثمرين فى مشاريع BOT، عند الحاجة إلى إقامتها فى مناطق نائية أو محرومة أو مناطق استراتيجية أو قليلة الكثافة السكانية.

١٠- تأسيس شركة وطنية قابضة مختلطة (رأسمال عام وخاص) فى كل قطاع تمارس الـ الدولة فيه نشاط الـ (BOT) لكي تكون شريكا فى مشروعاته، لتحقيق أقصى فوائد لمصر من هذه المشاركة، وعلى رأسها اكتساب الخبرة وتدريب المصريين، من خلال الممارسة والاحتكاك المباشر مع الخبرة الأجنبية المتقدمة، في مجالات التكنولوجيا والإدارة والتنظيم والصيانة الخ.

★————★